



PROVISIONAL
S/PV.2424
28 March 1983
ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين بعد الألفين والأربعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٣ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس : سير جون طومسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الاعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد أوفينيكوف

الأردن السيد صلاح

باكستان السيد شاه نواز

بولندا السيد ناتورف

توغو السيد اميغا

زائير السيد نغوايلا مبالا كالندا

زمبابوي السيد ماشينغادزي

الصين السيد ليا نغ يوفان

غيانا السيد كران

فرنسا السيد لوييه

مالطة السيد غاوتشي

نيكاراغوا السيد تينوكو فونسيكا

هولندا السيد شلتيم

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة كيركباتريك

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمة الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٢/٠٥

اقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا في
مجلس الأمن (S/15651)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات
السابقة بشأن هذا البند ، أدعو وزير خارجية هندوراس الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس.
أدعو ممثلي الأرجنتين ، واسبانيا ، واكوادور ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وجمهورية ايران
الاسلامية ، والبرازيل ، وبربادوس ، وبلجيكا ، وبنما ، وبوليفيا ، وبيرو ، والجزائر ، والجمهورية العربية
الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الدومينيكية ، وغرينادا ، والفلبين ، وفنزويلا ، وفييت نام ،
وكوبا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، وموريشيوس ، والهند ، واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا الى
شغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس قام السيد هازبرنيكا (هندوراس) بشغل مقعد على طاولة المجلس.
كما قام السيد مونيز (الأرجنتين) ، والسيد بينيس (اسبانيا) ، والسيد ألبورنوز
(اكوادور) ، والسيد جيلونيك (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد شيرازادة (جمهورية
ايران الاسلامية) ، والسيد بيتو (البرازيل) ، والسيد موسيلي (بربادوس) ، والآنسة ديفير (بلجيكا) ،
والسيد اوزوريس تيبالدوز (بنما) ، والسيد سالازار باراديس (بوليفيا) ، والسيد دي لا توري (بيرو) ،
والسيد عبادة (الجزائر) ، والسيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد روميـا
(جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد كينغـ فيكتوريا (الجمهورية الدومينيكية) ، والسيد تالـور
(غرينادا) ، والسيد ارسيللا (الفلبين) ، والسيدة دي رودريغوز (فنزويلا) ، والسيد هونغ بيتـش
سون (فييت نام) ، والسيد روا كوري (كها) ، والسيد زومادو خمينز (كوستاريكا) ، والسيد سانزدى
سانتاماريا (كولومبيا) ، والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) ، والسيد موديف (موريشيوس) ، والسيدـ
بوروشوتام (الهند) ، والسيد الألفي (اليمن الديمقراطية) ، والسيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) بشغل
المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إيطاليا ، بلغاريا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، والسلفادور ، ومنغوليا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة فأنني أقترح ، بموافقة المجلس ، أن أدعو هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .

حيث أنه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد لا روكا (إيطاليا) ، والسيد تسفيتكوف (بلغاريا) ، والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، والسيد القتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد ريفيرا (السلفادور) ، والسيد تاركو (منغوليا) بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن النظر في البند المطروح على جدول أعماله .

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين التاليتين : S/15654 وهي الرسالة المؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمنغوليا و S/15656 ، الرسالة المؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٣ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا في مجلس الأمن .

والمتكلم الأول هو وزير خارجية هندوراس ، صاحب السعادة السيد ادغاردوبازبارنيكا . وأرحب بسعاداته وأدعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد بازبارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أردت أن أتكم شخصا في هذه المناقشة لأؤكد ما قاله من قبل ممثل هندوراس في هذا المحفل الدولي لازالة أية شكوك قد تكون قائمة فيما يتعلق بموقف حكومة بلادي بشأن الصراع الداخلي المؤلم الجارى حاليا في جمهورية نيكاراغوا الشقيقة .

انه لمن المستغرب أن تلجأ دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية مثل نيكاراغوا الى مجلس الأمن دون أن تطرح قضيتها أولاً على الهيئة الإقليمية ، تمثيلاً مع الفقرة ٢ من المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة وتمثيلاً مع أحكام ميثاق منظمة الدول الأمريكية . ومهما يكن من أمر ، فإن حكومتي لا تتهرب من مناقشة القضية في هذه المنظمة العالمية واننا نشترك في المناقشة بأمل أن نتفق على حل متحضر وسلي للمشاكل المعقدة في أمريكا الوسطى .

لقد قلت من قبل - وأود أن أكرر هذا - ان حكومة نيكاراغوا متورطة في صراع مسلح ذي طابع داخلي : فشعب نيكاراغوا يقا تل بعضه بعضا على أرض نيكاراغوا . ونشوب العنف في الوقت الراهن ليس - لسوء الحظ - مفاجئا أو غير متوقع . فبالنسبة لأى مراقب محايد ، كان من الواضح أنه بعد أشهر من انتصار الثورة الساندينية ، التي أثارت أملا كبيرة عند انتصارها على الديكتاتورية ، بدأت هذه الثورة تغتسر أبنا ها .

ان بعض أعضاء مجلس التعمير الوطني ، وغيرهم من المسؤولين الآخرين في الدولة ، لم يتركوا مناصبهم الحكومية فحسب ، بل انضموا أيضا بشكل صريح وباصرار الى المعارضة . وان فيوليتا دى تشامورو والفونسو روفيلو ، وارتورو كروز ، الذين كانوا أعضاء في المجلس الحكومي ؛ وادين باستورا ، وهو أحد أبطال الثورة وكان نائبا لوزير الدفاع ورئيسا للميليشيا الشعبية الساندينية ، وآخرين كثيرين ، لم يرغبوا في الاشتراك في الانحراف بالثورة عن مفاهيمها الأساسية . وكسبب أو نتيجة لذلك ، تحول النظام الى نظام اضطهادى . ان السجون ملأى بالسجناء السياسيين ، والاضطرابات الفردية والاجتماعية مقيدة وحرية الصحافة وحرية العبادة محددتان ، وكان هذا واضحا خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها قداسة البابا جون بول الثاني الى نيكاراغوا ، مما أثار رفض واعتراض ذوى النية الحسنة في العالم أجمع .

في مواجهة هذه الصورة القاتمة ، التي تفاقت بسبب الأزمة الاقتصادية ، تسببت حكومة نيكاراغوا - مستخدمة ما لديها من موارد - في خلق أعداء جدد لها في منطقة أمريكا الوسطى . ولم يكن أمها سوى لوم بعض جيرانها - بما في ذلك هندوراس - عما يحدث وما قد يحدث في بلادها . وتدرجيا ، توترت العلاقات بين الدول في هذه المنطقة ، سواء بسبب حوادث الحدود التي تثيرها القوات الساندينية ، أو بسبب الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة بأن هناك محاولات تبذل من أجل زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا .

وحتى نتفهم تماما مدى ضحالة هذه الاتهامات ، من الأهمية بمكان أن ننظر الى التاريخ . ففي ١٩٨٠ ، أى بعد ٢٠ عاما من حكومات الأمر الواقع والحكومات غير الأصلية ، تعهدت هندوراس بأن تعود الى المؤسسات الديمقراطية مع ما يكلفها هذا من تضحية : لقد أجرت انتخابات لاختيار ممثلي المجلس الوطني الدستورى بتاريخ ٢٠ نيسان /ابريل ١٩٨٠ في مناخ من السلم والحرية والشرف . كما اعتمد دستور جديد للجمهورية ، وبينما كانت البلدان المجاورة متورطة في أعمال العنف ، عاد

شعب هندوراس الى صناديق الاقتراع في سنة ١٩٨١ لا انتخاب رئيس الجمهورية ، وأعضاء المجلس الوطني وعمد المجالس البلدية ، وقد شارك في هذه الانتخابات أكثر من ٨٠ في المائة ممن يتمتعون بحق الانتخاب ، مما حظي باحترام دولي . وبلغت الحركة الرامية الى اضافة الطبائع الديمقراطية على هندوراس ذروتها في ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ عندما تولى الرئاسة الرئيس الدكتور روبرتو سوارو كوردونا . لقد أيدته الغالبية العظمى من شعب هندوراس ، بحضور رسميين أمريكيين عديدين ، من بينهم القائد دانييل أورتيغا سافيدرا ، المنسق العام لمجلس التعمير الوطني لجمهورية نيكاراغوا .

لقد كان في مقدمة ما تهتم به حكومة هندوراس في الشؤون الداخلية الحفاظ على الهدوء في البلاد ، ودعم المؤسسات الديمقراطية ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . وبالنسبة للشؤون الخارجية ، كان هدفنا الأساسي تحقيق التعايش السلمي مع جميع بلدان العالم . وذلك بالتنفيذ الصارم للمبادئ الواردة في ميثاق هذه المنظمة ، وبصفة خاصة ، تلك المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير والالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

ولهذا الغرض ، بعد مرور شهرين اثنين فقط على تولي الحكومة الراهنة للسلطة ، ففي ٢٣ آذار /مارس ١٩٨٢ ، قدمت الى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية اقتراح سلام لمنطقة أمريكا الوسطى مكونا من ست نقاط أوجزها فيما يلي : أولا ، الموافقة على وقف سباق التسلح في المنطقة ، وخفض الأسلحة ومنع استيراد الامدادات العسكرية - كل ذلك حرصا على تحقيق نزع السلاح العام ؛ وثانيا ، خفض وتصفية الخبراء والأجانب والعسكريين وغيرهم ؛ وثالثا ، الموافقة على منع التهريب غير المشروع للأسلحة الى المنطقة ؛ ورابعا ، الموافقة على نظام للإشراف والرقابة الدوليين على تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل اليها ؛ وخامسا ، الامتناع عن خلق نزاعات اقليمية أو بحرية من شأنها أن تؤدي الى تفاقم الوضع في المنطقة ؛ وسادسا ، تعزيز الحوار المتعدد الأطراف بين الطبائع الاقليمية والدائم ، مما يسمح بالتوصل الى الاتفاقات الداخلية السياسية بين الأنظمة الديمقراطية والتعددية استنادا الى التعبير الحر الصحيح الأمين عن ارادة الشعب .

منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، قامت حكومة بلادي بيزل قصارى جهدها لكي تضمن أن يتحول هذا الاقتراح الى حقيقة ، وكذلك كل اقتراح آخر غيره يرمي الى بلوغ النهاية السلمية ذاتها ، وذلك لخير أمريكا الوسطى بأسرها .

هذه المناسبة ، تؤكد هندوراس من جديد قرارها الثابت أن تبدأ - في أقرب وقت ممكن - حواراً متعدد الأطراف - وذلك أولاً وقبل كل شيء - مع بلدان أمريكا الوسطى ، على أن يكون مفتوحاً لبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى التي تسودها أنظمة ديمقراطية في منطقة الكاريبي . ونحن نعتقد أن هذا هو الطريق الصحيح للتوصل الى اتفاقات معقولة وجادة يكون من شأنها أن تعزز السلم والأمن في المنطقة .

لقد قبلت عدة دول هذه المبادرة . ومع ذلك لم تظل حكومة نيكاراغوا صامته فحسب بشأن هذا الموضوع ، بل عمد قاداتها ، من أعلى مستوى ، الى اصدار بيانات يهددون فيها بأنه لا مندوحة عن شن حرب ضد هندوراس ، مما يعتبر انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي . من الواضح اذن أن نيكاراغوا هي التي تريد الحرب ، بينما هندوراس تريد السلام . وإذا لم يكن هذا صحيحا ، فائنا نتساءل : كيف يكون بلدنا مستعدا لفتح أراضيها دون أية قيود للإشراف الدولي ، بشرط أن تفعل نيكاراغوا نفس الشيء ، صفة خاصة في مناطق الحدود ، والموانئ ، والمطارات والمناطق الاستراتيجية الأخرى ؟ وكيف تفسر رغبتنا الطّحة في الدخول في هذا الحوار ؟ بالإضافة الى ذلك ، كان هناك حديث طويل بين وزير خارجية نيكاراغوا السيد دسكوتو ، فـي ٨ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، هنا في المقر الرئيسي ، بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار .

بعد ذلك ، وفي نفس الوقت بالضبط في أول تشرين الثاني / نوفمبر ، سافرت الى ماناغوا حاملا رسالة سلام وتغاهم من حكومة وشعب بلادي الى حكومة وشعب نيكاراغوا ، وقد هوجمت تلك الرسالة في كل وسائل الاعلام في ذلك البلد بأمر من هيئة الرقابة ، التي هي تحت سلطة حكومة نيكاراغوا .

ولدى هنا دليل واضح صرهان ثابت لما أقوله ، وهو نسخة من جريدة " لاهرنسا " في ذلك التاريخ ، تتضمن مقالا يهاجم وصول وزير خارجية هندوراس الى نيكاراغوا في مهمة سلام وحسن نية وتنسيق ، وسوف أقدم دليلا آخر لهذه الواقعة . هنا شخص صحبني خلال المؤتمر الصحفي وسمع بياني ورغبتنا في تعزيز السلم في مطار ماناغوا الدولي . لقد كان شاهدا على ما أقوله كما كان شاهدا على أن هذا المؤتمر قد حظرت نشره ، وأقصد به نائب وزير خارجية نيكاراغوا السيد فيكتور هوجوتينوكو ، الذي كان جالسا بجواري في تلك المناسبة .

ورغم هذا ، ونظرا للاتهامات المستمرة بأن هناك معسكرات في هندوراس لقوات تعارض نظام نيكاراغوا ، وهوجمت منها ، كما هو مزعوم ، قوات الساندينين في شباط / فبراير من هذا العام ،

فقد وجهت دعوة ودية الى وزير الخارجية ديسكوتوللسفر معي الى منطقة الحدود بين البلدين—
لكي يرى بعينه أنه لا توجد في أراضي هندوراس مثل هذه المعسكرات التي أدى وجودها المزعم
الى حملة دعائية منسقة جيداً تسوّى السى بلادى ، وتظهر نيكاراغوا بحظر الضحية من أجل
أن تحوّل الانتباه عن النزاع الداخلي الخطير الذى يحدث في ذلك البلد ، ومن ثم تستفيد من
المساعدات الدولية والمعونات التي تقدّم اليها في المجالين الاقتصادي والعسكري .

ولا حاجة لي بأن أقول ان حكومة نيكاراغوا قد رفضت هذه الدعوة كذلك .

ومن الناحية العسكرية ، فقد أبدت هندوراس أيضاً رغبتها في حوار متحضر وجاد . وخلال
العام الماضي ، عقد أولاً اجتماع يضم قادة عسكريين على مستوى عال من كلا البلدين في مركب—
الجمارك على حدود هندوراس الذى يسمى " لا فراترينيداد " ، بعد ذلك بقليل ، عقد اجتماع في
ميناء نيكاراغوا ، كورينتو ، حضره رئيساً القوات البحرية للطرفين ، وكان من المقرر عقد اجتماع
آخر ، ولكنه لم يعقد بسبب تردد نيكاراغوا في الموافقة على وضع آلية تهدف الى منع حوادث
الحدود والقضاء على التوتر في أمريكا الوسطى .

ان حكومة نيكاراغوا لم تردّ بعد على الدعوة بعدد اجتماع آخر لرئيسي البحرية للحيلولة
دون وقوع الأحداث البحرية . وفي تشرين الثاني / نوفمبر الأخير ، كررت هذه الدعوة شخصياً—
للمنسق العام لحكومة مجلس التعمير الوطني ، الماجور دانييل أورتيغا ، وقد أبلغني بأن هذا
النوع من الاجتماعات ليس له أهمية .

من المؤسف حقاً أن كل هذه الجهود التي قامت بها بلادى من أجل التوصل الى تفاهم
إقليمي أفضل كانت عديمة الجدوى ، وان العلاقات بين دول أمريكا الوسطى أصبحت أكثر توتراً—
عن ذي قبل . فحينما تسعى هندوراس الى القضاء على التوتر واجراء حوار بين كل بلدان المنطقة ،
تهددنا نيكاراغوا بحرب ضروس . ولدينا هنا بيانات أصدرها قادة على أعلى مستوى قائلين انهم—
على استعداد لمواجهة هندوراس ضد حرب دولية . ومن أجل تبرير التعبئة التي بدأت يوم—
الخميس الماضي للقوات في منطقة الحدود ، تتهم حكومة نيكاراغوا الآن علانية بصورة مباشرة قوات

هندوراس العسكرية بقصف نيكاراغوا ، بل ، والأمر الذى لا يعقل ، بغزو أراضيها . وتلك اتهامات ترفضها حكومة بلادى بكل قوة لأنها لا أساس لها من الصحة .

وتعلن حكومة بلادى مرة أخرى حيادها التام فيما يتعلق بالمنازعات التي تجرى في البلدان المجاورة ، ورغبتها بكل اخلاص في أن تتمتع هذه الشعوب الشقيقة بالسلام والديمقراطية نتيجة للحوار ، والتفاهم ، والاحترام المتبادل . واهتمامنا بهذه الأهداف عظيم بصفة خاصة لأنه بسبب قربنا الجغرافي ، فان المنازعات الداخلية قد تنتشر وتتجاوز الحدود وتؤثر على الحياة الطبيعية في بلدنا . والدليل على ذلك ان هندوراس قامت مؤخرا بايواء من اللاجئين من بلدان أمريكا الوسطى ، بصفة خاصة من السلفادور ونيكاراغوا - وكما تشهد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فان عدد اللاجئين من نيكاراغوا قد زاد الى حد كبير . وان وجود اللاجئين في هندوراس لا يمكن تفسيره الا بادراكهم أن حكومة هندوراس تلتزم الحياد في النزاع الذى تدور رحاه بين بلدانها وتكفل جوا من الحرية ، والأمن ، والتفاهم الانساني في مواجهة مخاخ الشك والعنف الذى يوجد في بلدانها . هذه هي معسكرات نيكاراغوا الوحيدة التي توجد في بلدنا ، وان كما لم نعمل على وجودها .

كممثل لحكومة شرعية قامت بإرادة حرة عبرت عنها غالبية شعب هندوراس ، واحتراما للقانون والتزاماته الدولية ، فائني أشجب رسميا أمام هذا المجلس أعمال الاثارة والتهديد التي لا مبرر لها التي تقوم بها حكومة نيكاراغوا ضد هندوراس ، والتي تمثل تهديدا حقيقيا وخطيرا للسلم والأمن في منطقة أمريكا الوسطى .

والممثل فأنني أناشد المجلس أن يعتمد تدابير محددة حتى يمكن التوصل ، بالحوار والتفاوض ، الى تسوية اقليمية شاملة لمأساة أمريكا الوسطى حيث أن عناصر الفوران السياسي الحالي عناصر شاملة واقليمية وأقصد بها المشاكل الاجتماعية والتناقضات الاقتصادية والعنف الذي ما فتئ يتأجج وكل هذه العناصر قد أوجدت في هذه المنطقة حالة من الفوران .

وأكرر بأن حكومة هندوراس ترغب بصدق في أن يعود السلم الى أمريكا الوسطى من أجل تعزيز المناخ الذي يمكن فيه للحريات العامة أن تسود وللنظام الديمقراطي التعددي أن يتقدم ولكرامة الانسان العادي أن تتعزز .

السيد تينوكوفونسكا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : نود أن نتحدث

بشأن بضع نقاط ذات أهمية أساسية في معرض الاشارة الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية هندوراس السيد اد جارد وبازبارنيكا .

ونرى أن من المهم أن نركز على الجوانب التي تم تجاهلها في ذلك البيان . ففيما يتعلق بالدعوة التي كثيرا ما يتكرر الحديث عنها ، والتي يزعم أن نيكاراغوا كانت تتجاهلها ، الى زبارة المعسكرات المضادة لثورة نيكاراغوا في هندوراس- تلك المعسكرات التي ما فتئت العناصر المضادة للثورة تتسلل منها داخل نيكاراغوا منذ شباط/فبراير- فقد قد منا تفسيرا واضحا بهذا الخصوص في اجتماع سابق . وفي هذا الخصوص ربما أمكن للسيد ممثل هندوراس أن يقدم لوزير خارجيته محاضر الجلسات المتضمنة ردا بشأن هذه المسألة .

وفيما يتعلق بمقترحات السلم التي قدمتها هندوراس وجهودها المزعومة لاجل السلم أود أن أذكر عددا من الخطوات التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا . وأود أن أسترعي انتباه المجلس الى أنه في ٦ من ايار/مايو ١٩٨١ مثلا اتخذت حكومة بلادي أول خطوة عندما قامت بالدعوة الى عقد اجتماع رفيع المستوى يشارك فيه وزير الدفاع ورئيسا الأركان . وقد وردت هذه الدعوة في المذكرة ٠٦٤ بتاريخ ٦ اذار/مارس ١٩٨١ التي وجهت الى حكومة هندوراس برئاسة الجنرال بوليكاريو باز غارسيا في ذلك الحين . وقد قبلت هندوراس دعوة نيكاراغوا بمذكرتها رقم ١٧٨ المؤرخة في ١١ ايار/مايو الماضي . ونتيجة لهذا الاجتماع تم التوصل الى عدد من الاتفاقات ، ومنذ ايار/مايو ١٩٨١ - قبل تصعيد

الحملات المضادة للثورة في هندوراس وقبل اعتماد حكومة الولايات المتحدة مبلغ ٢٠ مليون دولار لهذه الفرق - فاننا ما برحنا نبذل الجهود مع هندوراس حتى لا يتحول هذا البلد الى منطلق للعطيات ضد نيكاراغوا - ومن ثم الى أداة للتدخل ضد نيكاراغوا .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ من العام نفسه ، قام عضو المجلس الحاكم السيد روفائيل كوردوا ريفاس بزيارة تيفوسيغالبا - وكانت تلك الزيارة أول زيارة لهندوراس يقوم بها عضو في المجلس الحاكم منذ انتصار الثورة ، ومع هذا فاننا لم نحظ بعد بزيارة على نفس ذلك المستوى الرفيع من جانب هندوراس - وقد رافقته شخصا الى تيفوسيغالبا حيث أجرينا محادثات عندئذ مع السيد أرنيل سييرا وكرنا له أننا نرى أنه توجد حاجة الى تنفيذ كل ما اتفق بشأنه في اجتماع غوسول في وقت سابق من ايار / مايو من ذلك العام . وقد قدمنا سلسلة من المقترحات فيما يتعلق بالدوريات المشتركة على الحدود لمنع انشاء المعسكرات المضادة للثورة ، وكانت تلك المعسكرات في ذلك الحين في بدايتها .

وفي ٢٧ من كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، وفي عرض لحسن النية السياسية من جانب نيكاراغوا ازاء هندوراس ، حضر منسق مجلس التعمير الوطني السيد دانييل أورتيغا سافيدرا ، كما أخبرنا الوزير باز بارنيكا ، احتفالات تنصيب رئيس هندوراس الجديد السيد روبرتو سوافوكوردوا .

وفي ١٥ من اذار / مارس ١٩٨٢ دعا وزير خارجيتنا السيد ميغيل ديسكوتو في المذكرة رقم ١٠٨ ١٠٨ وزير خارجية هندوراس حينئذ ادغارد وباز بارنيكا الى عقد اجتماع فيما بينهما في أي موعد ترتئيه هندوراس للتوصل الى تفهم أفضل بين بلدينا .

وفي ١٩ اذار / مارس ١٩٨٢ قال وزير الخارجية باز بارنيكا ، في المذكرة رقم ٨٥ المؤرخة في ١٧ اذار / مارس :

”... لظروف خارجة عن ارادتي يتعين على أن أغادر هندوراس بضعة أيام وعند ما أعود سنتوصل ، بالاتفاق المتبادل ، الى تحديد مواعيد ذلك الاجتماع ” .

وفي ظل هذه الظروف وحيث أن وزير خارجية هندوراس لم يأت الى نيكاراغوا فقد تقرر في ٢١ نيسان / ابريل ١٩٨٢ أن يذهب وزير خارجيتنا السيد ديسكوتو الى تيفوسيغالبا حيث قدم الى حكومة هندوراس والى وزير خارجيتها باز بارنيكا اقتراحا يتألف من ست نقاط بغية تلافى تقويض

العلاقات بين هندوراس ونيكاراغوا. وهذه النقاط الست هي : أولا ، عقد اجتماع فوري بين قائدي جيشي البلدين على الفور . وهذا الاجتماع لم ينعقد بالرغم من استعداد حكومة نيكاراغوا ؛ أما النقطة الثانية فهي توقيع اتفاق عدم الاعتداء بين بلدينا ؛ وثالثا انشاء دوريات مشتركة على الحدود ؛ ورابعا ازالة مخيمات السيموزيين المضادة للثورة ، وخامسا عدم انشاء أية قواعد بحرية أجنبية في خليج فونسيكا ؛ وسادسا عقد اجتماعات ثنائية ، من جميع الأنواع ، لاعادة المسكيتوس الذين يرغبون بمحض ارادتهم في العودة الى نيكاراغوا بمساعدة الهيئات الدولية .

وفي ٢٢ من ايار/مايو ١٩٨٢ عقد اجتماع في لا فراتير نيداد مع العقيد خوسيه أ. دنسوبوينو روسا قائد جيش هندوراس . وهذا الاجتماع لم يؤد لسوء الحظ الى أى شئ .

وفي ٢٤ من آب/أغسطس ١٩٨٢ ، وهذه باختصار هي أهم النقاط في مسعى نيكاراغوا للتقارب بينها وبين هندوراس ، وذلك سعيا لمنع هندوراس من أن تصبح منطلقا للأنشطة المضادة للثورة - فان وزير الخارجية ديسكوتو ، في معرض اتمام اقتراح القائد دانييل أورتيغا ، دعا وزير الخارجية السيد بازبارنيكا الى الالتقاء به في ١ و ٢ و ٣ من أيلول/سبتمبر في ماناغوا على النحو الذي كان قد اتفق عليه . وقال وزير الخارجية بازبارنيكا أنه ليس بوسع الموافقة على ذلك الاقتراح بسبب التزامات مسبقة .

وفي ٢٤ من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ دعي الوزير بازبارنيكا مرة أخرى الى حضور اجتماع مع وزير الخارجية ديسكوتو وأصدرت وزارة خارجية هندوراس نفس العذر في ٢٩ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

وفي ٨ من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ عقد الاجتماع الذي أشار اليه الوزير بازبارنيكا بينه وبين ديسكوتو .

وفي ١٢ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ قرر وزير الخارجية بازبارنيكا - ردا على الدعوات السالفة التي وجهت اليه في التواريخ التي ذكرتها لتوى - زيارة نيكاراغوا واجتمع مع القائد دانييل أورتيغا سافيدرا عضو المجلس الحاكم ومعي .

وفي التاسع عشر من شباط/فبراير ١٩٨٣ وجهت إلينا دعوة أجبنا عليها كما قلت سابقا ، صادف ذلك تعبئة المخيمات المضادة للثورة ، التي كان قد سبق تجميعها في منطقة لاس تروخيس ، القريبة من هندوراس ، وفي منطقة ساحل موسكيتة من هندوراس - بأنه من الضروري عقد اجتماعات عالية المستوى لتحديد كيفية التوصل الى اتفاق . وبالطبع لقد اعتمد بأن نيكاراغوا لم تستجب لهذه الدعوة ، وهذا بعيد عن الدقة .

لقد أردت ان استرعي اهتمام المجلس الى هذا كله لأبرهن لكم ان نيكاراغوا ما برحت تبذل جهدا للتوصل الى التفاهم الاخوى مع هندوراس ، وكذلك لمحاولة منع هندوراس من ان تصبح مطلقا للقوات المضادة للثورة والمعارضة للحكومة الساندينية . وقد استحال تحقيق هذا بسبب ممارسة الضغوط الكبيرة وتلاعب الحكومة الامريكية في عدد من الخطوات المألوفة لدينا . ولكن يجب استرعا* الانتباه الى حقيقة انه تم التوكيد بصوت عال ان العدوان الحالي ضد نيكاراغوا هو نزاع داخلي . وقد جرى التأكيد على ان ما يجري في نيكاراغوا هو نتيجة لنزاع داخلي بين القوات السوموزية النيكاراغوية والقوات الساندينية .

ولا يخفى على أحد ، كما سبق لي ان اوضحت ، انه في بداية عام ١٩٨٢ ، عندما بدأنا بذل الجهود لمنع هندوراس من تصعيد مشاركتها في الثورة المضادة ، كان هناك في شهر شباط/فبراير ١٩٨٢ ما لا يقل عن ١٣ معسكرا على طول حدود هندوراس . وقلنا انه بدءا من كانون الاول/ديسمبر بدأت هذه المعسكرات حشد القوات في منطقتين استراتيجيتين بصورة اساسية هما : لاس تراخيس وموسكيتة . ومن هاتين المنطقتين ، حيث وجدت بالفعل مراكز للقيام بأنشطة عسكرية بدأت العصابات السوموزية التسلل الى نيكاراغوا . وقد جرت محاولة لانكار ما لا يمكن انكاره وهو ان اراضي هندوراس قد استخدمت ، بتأييد قطاعات هامة . ونود ان نؤكد على هذه النقطة ، لأننا لا نريد ان نحمل حكومة هندوراس بأكملها جميع المسؤوليات ؛ وتحت مسؤولية قطاعات هامة من حكومة وجيش هندوراس بدأت هذه القوات المضادة للثورة تنشط .

دعونا نتكلم عن حقائق محددة : لقد قال ممثل هندوراس بالأمس انه ليس بوسعهم السيطرة على تلك الآلاف من الكيلومترات - وهذا وارد في المحاضر الحرفية . اسمحوا لي ان اذكركم ان حدودنا لا تزيد عن ٧٠٠ كيلومتر . ولكن هذه ليست النقطة الاساسية . هناك مناطق على طول هــ هذه الحدود التي يبلغ طولها ٧٠٠ كيلومتر توجد فيها كثافة كبيرة نسبيا من السكان ، وطرق ووسائل

اتصال تستخدمها القوات المضادة للثورة بشكل منتظم . ولو كانت حكومة هندوراس قد ارادت حقا ان تسيطر على تلك العصابات لكانت قد فعلت ذلك منذ زمن طويل . وعلى سبيل المثال ، يمكننا ان نقول بعبارة موجزة انه منذ الشهر الاول من عام ١٩٨٢ وحتى الشهر الاول من عام ١٩٨٣ سببت هذه العصابات المضادة للثورة خسائر في بلادنا على طول الحدود قدرها ٣٨٦ قتيل و ٢٨٣ جريحاً و ٢١١ اسيراً . وهذا ليس مجرد تلفيق من جانب ثورة نيكاراغوا . فأعضاء أسر المقتولين من نيكاراغوا على طول الحدود ورايهم كما ذكرت اليوم صحيفة "نيويورك تايمز" يشهدون على ذلك . وخلال نفس الفترة وقع حوالي ١٨٣ هجوماً على طول الحدود ، منها ١٣١ هجوماً على خط الحدود والاخرى داخل الحدود بضعة كيلومترات . وفي اية مقاطعة ؟ لقد وقعت بشكل اساسي في مقاطعات شينانديفا ، ومارديز ، ونويغا سيفوفيا ، وزيلايا .

وكنت اقول انه لو ارادت سلطات هندوراس ان تسيطر على العصابات السوموزية حينئذ لأمكنها القيام بذلك . اننا لا نتحدث عن آلاف الكيلومترات . فلنأخذ منطقة واحدة ، منطقة الباريسو ، المقاطعة الهندوراسية التي تحد مقاطعة نويغاسيفوفيا في نيكاراغوا . ولنأخذ منطقة تشولوتيكا التي تحد مقاطعة شينانديفا في نيكاراغوا . اننا نتحدث عن منطقة حدود لا يتجاوز طولها ٧٠ كيلومترا . فما الذي حدث هناك ؟

لقد وقع ما لا يقل عن ٣٦ هجوماً في هذه المنطقة التي لا يتجاوز طولها ٧٠ كيلومترا ، شنتها عصابات مضادة للثورة على مختلف الاعداء . وشن هجوماً على حرس الحدود في سانتو توماس ، ديل نانسيه وآخر على جسر نهر نيفرو - وكلا الجسرين تم نسفهما - وهجوم على جسر نهر تورنادو ، وهجوم على بنياديل جيكونته ، وهجوم على لاس ميساس ، وهجوم على لاغواراما ، وهجوم على مزرعة لوس اينسينوس ، وهجوم على لا ايسبيرانزا وهجوم على فال دي لاس توريس ، وهجومان على رانشون بيبهاغوا ، وهجومان على لوما لا زويلوتا ، وهجومان على الباريسو ، وهجومان على حرس الحدود في لاسيبا ، وهجومان على حرس الحدود في الفاريادور ، واربع هجمات على لوما اوسكورا ، واربع هجمات على فادوانثو ، وخمس هجمات على سان بيدرو ديل نورتيه .

وبناءً على اى منطق عسكري بسيط فان تركيز الهجمات في منطقة معروفة على نطاق واسع بالأنشطة المضادة للثورة ، كان يتيح لحكومة هندوراس ولجنودها القبض على واحد من السوموزيين على الاقل .

ولكنهم لم يفعلوا ذلك . حتى انهم لم يصطدموا ولا مرة واحدة مع القوات المضادة للشوكة طوال الفترة التي قاموا خلالها بستة وثلاثين هجوما في منطقة صغيرة جدا .

لقد رغبتنا في ذكر هذه الامثلة كي لا يقول الناس ان هذا نزاع داخلي . هذا هو الموقف الذي تتخذه الحكومة الامريكية التي تقول : " يوجد نزاع داخلي في نيكاراغوا ، ويوجد نزاع داخلي في السلفادور ، فالامور اذن متطابقة . دعونا نتفاوض بشأنهما معا " . دعونا نأمل ان هذا يعني انهم على استعداد للتفاوض في المستقبل القريب بشأن السلفادور ، ولكن قد يكون هذا أحد التفسيرات . لناخذ منطقة نويغاسينوفيا التي تحد مقاطعة الباريسو في هندوراس .

ما الذي حدث هناك في الاشهر العشرة الماضية ؟ لقد وقع ٣٤ هجوما من اراضي هندوراس . ويمكننا ذكر بعضها : هجوم على اوفودي اغوا ، وهجوم على التابلازو ، وهجوم على لاسيه ، وهجوم على سييرو دي ايوت ، وهجوم على سان خوسيه دي لا مانوس وهجوم على لوما دي لاسايسلاس ، وهجوم على بلييه دي بيلان ، وهجوم على زاكاتراس ، وهجوم على حرس الحدود في بليهاهيرموزا ، وهجوم على حرس الحدود في هوانيتو ، وهجوم على حرس الحدود في ريو كوكا ، وهجوم على حرس الحدود في سييرو دي جيسوس ، وهجمات اخرى على حرس الحدود في مناطق البورفيز ، والبوتيللو ، وماتا دي بلاتانوس ، ولاس بويرتاس . جميع هذه الهجمات وقعت في منطقة لا يتجاوز طولها ٧٠ كيلومترا على القرب من الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا .

وعلى طول نفس الكيلومترات السبعين هذه ، وقع ايضا هجوما على السويتال ، وهجوما على لوسارينا ليس وهجوما على حرس الحدود في لوس بلانيس وهجوما على حرس الحدود في سان فرانسيسكو ، وهجوما على سيوتشه وآخران على لاس بامباس .

من الصعب جدا انكار هذه الحقائق ، لقد ذكرنا بعض الأمثلة . ان هذه ليست جميع الهجمات التي وقعت على منطقة الحدود وحدها ، اننا لا نتكلم عن أى من الهجمات الاخرى ، التي وقعت على بعد ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ كيلومترا داخل أراضي نيكاراغوا . اننا لا نتكلم عن هذه الهجمات ، بل نتكلم فقط عن تلك التي حدثت على الحدود .

لو كان هذا نزاعا داخليا ، فما هو منطق قيام العصابات السوموزية المضادة للثورة ، اذا كانت داخل البلاد ، بمهاجمة منطقة الحدود التي يتحصن الجيش السانديني فيها بدلا من مهاجمة مناطق اخرى داخل البلاد ، حراستها أقل كثافة بسبب وجود القوات الساندينية في الشمال ؟ ليس من المنطقي اطلاقا التفكير في أن العصابات المناهضة للثورة سوف تتجه الى مهاجمة أكثر القوات تحصينا على الجبهة في الشمال . ان التفسير الوحيد هو أن هذه العصابات قد درّبت وجّهزت وأعدّت للهجوم على المراكز العسكرية القوية على طول الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا . هذا هو ما يدّعى أنه نزاع داخلي ، سعيا لانتكار ما يجري هناك .

هناك محاولة تجرى لمواصلة انتكار ما يعترف به المجتمع الدولي بوجه عام . وبالطبع ان الولايات المتحدة الامريكية التي قامت بهذه الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا هي التي تموّل وتشجع هذه الحرب .

اننا نسأل أنفسنا ما هو منطق سلطات هندوراس ؟ لماذا تسمح باستخدام أراضيها في الأنشطة المضادة للثورة ضد نيكاراغوا . لقد كانت هناك انتخابات في ١٩٨٢ ، وما كان ينبغي للحكومة الجديدة أن تسمح بذلك .

أود أن أقول اننا اعتقدنا أن الحالة سوف تتغير في ظل الحكومة الهندوراسية الجديدة وأن الحكومة المدنية الجديدة قد تتخذ موقفا أكثر اتزاناً ، وأن القوات في هندوراس لن يكون لها نفس السلطة أو النفوذ ، وان التعقل سوف يسود وسيكون هناك نوع من التفاهم مع نيكاراغوا .

يجب في الواقع أن يكون واضحا أن هناك اتجاهين في هندوراس فهناك قطاع من المجتمع ومعه جزء من الحكومة في هندوراس يحاول دائما أن يتجنب النزاع مع نيكاراغوا ، ومما يلفت النظر أن هذا القطاع يتألف من أرباب الأعمال الذين لديهم معاملات مع نيكاراغوا ولكن كانت هناك

القطاعات العسكرية التي تتعرض لضغوط الحكومة الامريكية ، خاصة منذ أن عين جون ديمتري نغروبونت سفيرا ، تحاول مضايقة جميع مؤيدي سياسة الوفاق مع نيكاراغوا . لقد كنا نأمل بعد انتخابات ١٩٨٢ أن ترجح كفة القطاع المدني ، الذي يسعى الى الانفراج ، على القطاع العسكري ، الذي يسعى الى تصعيد سياسة المجابهة والى دعم القوات المضادة للثورة . ولكن هذا لم يتحقق .

وشيثا فميذا تغلب القطاع العدواني الداعي للحرب على القطاع المدني الداعي الى الانفراج ، والذي كان قائما من قبل والذي تضاعف نفوذه الآن في هندوراس . لقد شنت سلسلة من الاعتداءات حتى من داخل الجيش ، على أولئك الذين أرادوا المصالحة مع نيكاراغوا .

وبدلا من تعزيز السلطة المدنية ، تم تعزيز السلطة العسكرية ، فأصبحت أقوى . ان غوستانو الفاريز قائد القوات المسلحة وأحد العناصر العدوانية ضد نيكاراغوا أصبح أكثر قوة وأعطيت له سلطات كاملة . لقد أعطيت له سلطات عسكرية جديدة في هندوراس ، وأصبح هو والسفير نغروبونت يوجهان أنشطة الثورة المضادة ضد نيكاراغوا .

لقد كانت هناك قطاعات داخل جيش هندوراس أرادت تحقيق الانفراج مع نيكاراغوا ، فاستبعدت هذه القطاعات بعد بضعة أشهر من الانتخابات في نزاع داخلي بين القطاعات المحبة للسلم والقطاعات المؤيدة للحرب .

ولدينا مثال واضح لهذا . لقد طرد قادة حركة التوفيق داخل جيش هندوراس ، الذين أرادوا التعايش السلمي مع نيكاراغوا ، من البلاد ، بسبب ميولهم وأغراضهم . دعونا نأخذ على سبيل المثال الكولونيل هابر بودر الذي كان رئيسا لوكالة المخابرات في هندوراس . ان الكولونيل الفاريز ، بتأييد من السفارة الامريكية ، أرسله كملحق عسكري في باتاغونيا البعيدة جدا عن مسرح الأحداث ، في الوقت الذي لم تكن هناك علاقات نشطة بين الأرجنتين وامريكا الوسطى .

وما الذي حل بالقائد الآخر في جيش هندوراس الذي أراد المصالحة مع نيكاراغوا العقيد ليونيداس توروس ارياس ؟ لقد أرسله السفير الامريكي وغوستافو الفاريز الى آخر أركان الأرض ، لقد أرسل الى تايوان . ان هذا يعطيكم فكرة عن الصراع الداخلي في هندوراس بسبب السياسات المضادة لنيكاراغوا في داخل هندوراس .

ولكن من الواضح أن الجانب الأكثر عدوانية قد أمسك بناصية الامور الآن . ومن ثم نشهد أنشطة العصابات المناهضة للثورة ، وتواطؤ هند ورأس مع الحكومة الامريكية . ولعل ممثل هند ورأس أغفل أن يقدم الى وزير خارجيته المقال الذى نشر في صحيفة " نيويورك تايمز " اليوم ، وهو المقال الذى يتحدث عن مخيمات للقوات المضادة للثورة فى هند ورأس سنحت الفرصة لكاتب المقال أن يراها . كتب هذا المقال ستيفن كنزر الصحفي الامريكي فى هند ورأس الذى ذهب الى مخيمات القوات المضادة للثورة . قال ان بعضها يبعث بالقتل الى نيكاراغوا بمساعدة بعض المسؤولين فى هند ورأس ولكن كل هذا أكذوبة ، حسب ادعاء الحكومة الامريكية .

فالحكومة الامريكية تقول ان هناك نزاعا داخليا ، وان شيئا من ذلك لا علاقة له بالموضوع . وعلى أن ممثل الولايات المتحدة هنا لم ينطق بشيء من مقالة اخرى نشرت في صحيفة " نيويورك تايمز " اليوم بقلم سول لاندوا يقول فيها انه فى ١٩ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٨١ ذهب وليام كايسى مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية الى اللجنة المعنية بشؤون المخابرات للتحدث عن خطة ال ٢٠ مليون دولار التي كان يجرى وضعها .

وتدعي الحكومة الامريكية - ان هذه أيضا أكذوبة . ان جميع أعضاء الكونغرس الذين يوجهون الانتقادات الى خطة زعزعة الاستقرار ، والى تخصيص المبالغ لزعزعة الاستقرار فى نيكاراغوا مصابون بعقدة الاضطهاد . ان أعضاء الكونغرس من الجمهوريين والديمقراطيين الذين وقفوا موقف المعارضة ولن أذكر الأسماء لأنها معروفة تماما لدى المجلس ، يرون الحقيقة ولكن وفقا لرأى الحكومة الامريكية لا توجد أية خطط عدوانية ضد نيكاراغوا .

وينبغي أن نشير الى أن الوفد الامريكي فى هذا المجلس لم يرد على الاسئلة الثلاثة المحددة التي وجهناها له والتي قد تساعد المجلس على التحقق من مسؤولية امريكا . هذه الاسئلة التي لم نحصل على جواب عليها هي ؛ هل توجد صلة بين المخابرات المركزية الامريكية والعناصر المضادة للثورة التي تعمل ضد نيكاراغوا ؟ هل توجد أموال رسمية خصصتها الحكومة الامريكية للأنشطة المضادة لنيكاراغوا ، تبلغ ٢٠ مليون دولار ؟ هل توجد مخيمات لتدريب العناصر المضادة للثورة فى الولايات المتحدة الامريكية أم لا ؟

هذه ثلاثة أسئلة محددة لم يرد عليها بعد ، مما يظهر تدّخل الحكومة الأمريكية ،
وقبولها شبه العام لهذه الأنشطة ضد نيكاراغوا .
اننا نرى أنه من الضروري شجب هذه الحقائق في مجلس الأمن ، لأنه ليس بوسعنا
أن نمر مرورا عابرا على الجهود المكشوفة لزعزعة الاستقرار التي تمارس ضد حكومة نيكاراغوا
ذات السيادة .
وأخيرا ، ورغبة في ابداء روح بناءة ، أود أن أعلن موقف نيكاراغوا حتى نرى ما اذا كان
لا يزال من الممكن أن نجد مخرجا ما - لا بفضل سعي من الحكومة الأمريكية كذلك بل بفضل
ما قد يتحقق من الضغط عليها في هذا السبيل .

لقد تلقت تعليمات صريحة من ماناغوا بأن اقترح على وفد هندوراس ، وعلى السيد باز بارنيكا وزير خارجيتها ، ما يلي : أن يعقد اجتماع رئاسي بين الرئيس سوازو كوردوبا والقائد دانييل أورتيغا منسق المجلس الحاكم ، ومن الأفضل أن يتم ذلك بحضور رئيسي المكسيك وفنزويلا اللذين سيشهدان على حسن نية الطرفين وما يتخذانه من مواقف ، وذلك لمناقشة العلاقات بين نيكاراغوا وهندوراس في أي مكان تختاره حكومة هندوراس ، في المكسيك أو فنزويلا ، وفي أقرب موعد ممكن تقرره هندوراس .

انه اقتراح رسمي نتقدم به في هذا المجلس الى حكومة هندوراس لعقد اجتماع بين الرئيس سوازو كوردوبا والقائد دانييل أورتيغا في مكان وزمان يلائمان حكومة هندوراس لبدء المناقشات بشأن العلاقات بين بلدينا .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة التي تمثل عاملا حاسما في أزمة أمريكا الوسطى وبصفتها المعرض على العدوان ضد نيكاراغوا ، نقترح أن نبدأ فوراً محادثات صريحة ومباشرة في بلد ثالث يتم اختياره بالاتفاق المشترك - ويمكن أن يتم ذلك في أي بلد أبدى في الماضي استعدادا لاستضيف مثل هذه المناقشات بين نيكاراغوا والولايات المتحدة ، مثل فرنسا أو اسبانيا أو المكسيك أو فنزويلا أو بنما - لمناقشة العلاقات بين بلدينا والصعوبات التي تكتنفها .

هذان الاقتراحان اقتراحان محددان .

السيد أميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في سياق دراسة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة ، والحقائق التي استرعى إليها انتباه المجلس مختلف المتكلمين بعد عرض نيكاراغوا لقضيتها يتضح لنا بشكل قاطع نموذج لرفض الدول احترام مبادئ الميثاق الذي أعلنت تلك الدول التزامها به ، مؤكدة بذلك صحة ملاحظة الأمين العام التالية :

"وانني أشعر أحيانا بأننا ننظر الآن الى الميثاق بصورة أقل جدية مما كان يفعل واضعوه ، لأنهم عاشوا فعلا في أعقاب مأساة عالمية ، ولذلك أؤمن بأن عودة الحكومات الى الالتزام الواعي بالميثاق هي احدى الخطوات الأولى ذات الأهمية " . (A/37/1 ، ص ٣) .

هل ينبغي لنا أن نذكر أحدا بأننا ، نحن شعوب الأمم المتحدة ، قد أعلننا بكل عزم أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وأن نؤكد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد

وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية ، وبأننا اعتزمنا ، لتحقيق هذه الغاية ، أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانينا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين ؟ وهل لنا أن نكف أبدا عن التذكير بأن على جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تحترم تلك التأكيدات ، الواردة في ديباجة الميثاق وأن تتصرف وفقا للمبادئ المنبثقة عنه ، أى : المساواة السيادية بين الأعضاء ، وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة أو بأية طريقة أخرى لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة ؟

وفي عالم تعصف به الأزمات ، خصوصا الأزمات التي تعاني منها أمريكا الوسطى ، وفي ضوء المشاكل الخطيرة التي تواجهها نيكاراغوا ، وبعد أن استمعنا الى البيانات المختلفة المدلى بها أمام هذا المجلس ، لا يمكن لوفد بلادى الا أن يخرج بحقيقة محزنة هي أن شريعة الغاب ما زالت تحكم العلاقات الدولية ؛ وان العدالة والقانون والانصاف والتسامح أمور تتعرض لكل الاساءات . فقد أحيط المجلس علما ، أثناء الجلسات السابقة بأعمال العنف والاغتيال والخرق الفاضح لحقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وبالمعلومات المتعلقة بنوايا العدوان وزعزعة الاستقرار . ان هذه العوامل المختلفة ، هي بذور للصراعات وبؤر للتوتر ، ولا يمكن تحليلها الا من زاوية استمرار الدول في المنطقة في البقاء ، تلك الدول التي شعرت بتهديد سيادتها ، واتخذت ، لذلك ، تدابير محدودة لحماية هذه السيادة . وكثيرا ما تأخذ هذه التدابير شكل التوقيع على اتفاقات أو معاهدات مع البلدان الصديقة المستعدة لتقديم الأعتدة العسكرية الضرورية للدفاع عن هذه السيادة . هكذا تنشأ التحالفات التي لا تقتصر على عدم المساهمة في تحسين الأوضاع القائمة ، بل تتعداها الى ادامة تلك الأوضاع ان لم يكن الى زيادة خطورتها ، ومن ثم زيادة اشتعال نيران المجابهة بين التكتلات التي تنبثق عنها تلك التحالفات . ان عوامل التوتر ستختفي بعد أن تختفي التهديدات بالعدوان وانتهاكات الحقوق الأساسية ، وبعد أن تقدم الضمانات بالحفاظ على استقلال وسلم جميع الأطراف ، وبعد أن يتوفر لدى جميع الدول في المنطقة الاستعداد لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبعد أن يترك لكل دولة حرية ممارسة حقوقها السيادية وحريتها في اختيار التجارب الاجتماعية والسياسية الجديدة التي يشاؤها شعبها . وهذه بالتحديد هي الروح التي وضعت بها مبادئ الميثاق .

لقد استقبل وفد توغو باغتياب بيانات الأطراف المعنية فيما يتعلق باستعدادها للدخول في مفاوضات لضمان السلم والأمن في المنطقة . وعليه فإن لدى الأطراف المعنية ادراك واضح لالتزاماتها بموجب الميثاق الذي تنص المادة ٣٣ منه على أنه :

" يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتزموا حله بآلية بدئية بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها " .

كذلك يعود الأمر الى المجلس كي يقترح على الأطراف أن تتخذ التدابير المناسبة لتحقيق تسوية للنزاع الجارى .

بيد أننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود مبادرات توفيقية اتخذتها المكسيك ودول أخرى في المنطقة لعقد مثل هذه المفاوضات . ويود وفد بلادى في هذا السياق أن يشدد على تقديره الحار للمحاولات الرامية الى حسم هذه الأزمة . ونود بكل قوة أن نشجع هذه المبادرات وأن نعرب عن أملنا في أن تبدى الأطراف كل ما لديها من حسن النية الضروري في هذه المفاوضات . ومن الضروري أن ينصب هذا الحوار بين البلدان المعنية على اتخاذ التدابير العملية لضمان السلم في المنطقة التي تفتقر اليه بدرجة حادة .

وكما قلت في هذا المحفل بالذات في العام الماضي ،

" يتوق [شعب توغو] الى السلم لنفسه ولكل الأمم . ولا بد لهذا السلم أن يكون حقيقيا ، وأن يسهم في التحرر الفعلي لأملنا . هذا هو السبب الذي جعل توغو ، في ضوء الاضطرابات التي تجتاح زمننا وفي ضوء اختلال التوازن الدولي ، تشجع دوما اللجوء الى الحوار الأخوى والجهود المتسقة للسعي ، بالطرق السلمية ، الى الحلول العادلة للنزاعات المؤلمة التي تهز عالمنا " .

ان هذا الحوار هو الذى يدعو وفد بلادى مرة أخرى الى أن تبدأه جميع الدول المعنية بالنزاع الذى ينظر فيه مجلس الأمن الآن . وهذا الحوار سيبرهن على قدرة المنظمة ، التي ننتمي

(السيد أميها ، توغسو)

اليها جميعا ، والتي يشكل مجلس الأمن هيئة حفظ السلم فيها ، على تبرير وجودها ، وعلى الحصول على تقدير الأجيال المقبلة لها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لتأخر الوقت أعتزم رفع الجلسة الآن .
وبموافقة أعضاء المجلس سينعقد الاجتماع التالي للمجلس لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال في الساعة ٣٠ / ٥ عصر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ٣